المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقييم حالة

قراءة في سلوك حماس تجاه تحدياتها الداخلية والخارجية

خالد وليد محمود وعدنان أبو عامر | مارس ٢٠١٤

قراءة في سلوك حماس تجاه تحدياتها الداخلية والخارجية

سلسلة: تقييم حالة

خالد وليد محمود وعدنان أبو عامر | مارس ٢٠١٤

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © ٢٠١٤

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
شارع رقم: ٨٢٦ – منطقة ٦٦
الدفنة
ص. ب: ١٠٢٧٧
الدّوحة، قطر
هاتف: ٤٤١٩٩٧٧٧ ٩٧٤+ | فاكس: ٤٤٨٣١٦٥١ ٩٧٤+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة ١

أولًا: التحديات الداخلية ١

١. الوضع الميداني في غزة ١

٢. المصالحة ومستقبل العلاقة مع فتح ٣

٣. الهدنة مع إسرائيل ٤

٤. حماس وخطة جون كيري ٦

ثانيًا: التحديات الخارجية ٨

١. مصر ٨

٢. إيران وسورية وحزب الله ٩

خاتمة ١١

مقدمة

تمر حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بمرحلة تبدو الأصعب في تاريخها، وهي تجدُ نفسها أمام واقعٍ إقليمي يفرض تحدياتٍ مختلفةٍ عما عرفته منذ تأسيسها عام ١٩٨٧؛ ما استدعى بلورة مواقف سياسية تحافظ فيها على مصالحها الإستراتيجية من جهة، وتحاول أن تتكيّف مع مخرجاتها من جهة أخرى. وقد أذكت هذه التحديات أنماطًا مختلفةً من السلوك أمام الحركة في ساحتين اثنتين:

١. الساحة الداخلية المتمثلة في التحديات التي تواجهها في إدارة قطاع غزة، في ظل الانقسام السائد على الساحة الفلسطينية، وحالة الحصار الإسرائيلي المحُكم التي باتت آثاره تزداد وضوحًا، إلى جانب التوتّر المتنامي مع إسرائيل، والمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية.

٢. الساحة الخارجية المتمثلة بعلاقات الحركة مع دول الإقليم، وبخاصة مع مصر بعد أن تسبَّب الانقلاب العسكري فيها بقطيعة غير مسبوقة بين الطرفين، كما خسرت الحركة مساعدات مالية وعسكرية ودعم إعلامي كبير جرّاء موقفها المؤيد للحراك الثوري في سورية، ما أدى إلى إغلاق مكتب الحركة في دمشق وتراجع الحلف الذي ربطها مع إيران وحزب الله.

تتناول هذه الورقة الصعوبات التي تكتنف علاقات حماس الإقليمية مع دول رئيسة مثل سورية وإيران ومصر، فضلًا عن التحديات الداخلية التي تواجهها في إدارة قطاع غزة، والعلاقة مع حركة فتح، والمصالحة الفلسطينية، والهدنة مع إسرائيل، والمفاوضات، كما تتناول كيفية تجاوب حماس مع هذه التحديات؟

أولًا: التحديات الداخلية

١. الوضع الميداني في غزة

منذ أن فُرض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة عقب فوز حماس بانتخابات عام ٢٠٠٦، ثم سيطرتها عليه، أدارت حكومة حماس الوضع المعيشي والاقتصادي بمنطق "إدارة الأزمات"، بعد أن توالت هذه

الأزمات واحدة بعد الأخرى؛ مثل رواتب الموظفين، وقلة توافر الوقود، وانقطاع الكهرباء، وغيرها من المشاكل التي شكلت عامل ضغط على صانع القرار في حماس؛ حركةً وحكومةً.

وعبر السنوات السابقة تمكّنت حركة حماس نسبيًا من تجاوز "عنق الزجاجة" الذي وجدت نفسها فيه نتيجة الحصار الإسرائيلي؛ فإلى جانب الدعم المالي الذي كان يصلها من الخارج عبر دول مختلفة مثل إيران وقطر، شكّلت الأنفاق خط إمدادٍ للحكومة بسيولة مالية منحتها القدرة على توفير الحد الأدنى من الحاجات المعيشية الأساسية.

لكنّ تطورات داخلية محلية وأخرى خارجية إقليمية متزامنة، أثّرت سلبيًا في قدرات حماس المالية، ومن ثمّ في إدارة الوضع المعيشي في غزة، مثل:

١. تراجع الدعم الإيراني[١] منذ أواسط عام ٢٠١٢ بسبب موقف حماس من الثورة السوريّة، واشتراط طهران إعلان الحركة عن موقف سياسي داعم للنظام السوري لاستئناف الدعم بالمستوى السابق.
٢. تبني مصر عقب الانقلاب العسكري سياسة غير مسبوقة بهدم الأنفاق الواصلة بين قطاع غزة وسيناء وإغلاقها، والتي كانت توفّر فرص عمل لنحو ٣٠ ألف أسرة فلسطينية، وسيولة نقدية على مدار الشهر لحركة حماس مقابل البضائع التي تدخل القطاع[٢].
٣. انتهاج إسرائيل سياسة متشددة في التحكم بالمواد الغذائية والوقود التي تصل غزة عبر المعبر الوحيد "كرم أبو سالم"، رغبة منها في تصعيد الضغط على حماس، ومعاقبة للفلسطينيين على أي صاروخ ينطلق باتجاه المستوطنات الجنوبية.
٤. الارتفاع المطّرد في التكلفة المالية الشهرية لحكومة حماس في غزة، بعد أن زاد عدد موظفيها على ٥٠ ألف موظف، يحتاجون شهريًا ما يزيد على ٣٠ مليون دولار، بين رواتب أساسية ونفقات تشغيلية[٣].

---

[١] تقدر مصادر قريبة من حماس مبلغ الدعم الذي كانت تتلقاه الحركة شهريًا من طهران في حدود ٢٠ مليون دولار.

[٢] "أبو معيلق: إغلاق الأنفاق عطل ٣٠ ألف عامل"، **وكالة الصحافة الفلسطينية** "**صفا**"، ٢٠١٣/٩/٢٤، انظر:

http://goo.gl/MuJ2R9

[٣] بناء على مصدر مقرّب من صنع القرار في حركة حماس.

اجتمعت هذه العوامل بصورة متزامنة؛ مما فرض تراجعًا على قدرة الحركة في غزة على إدارة الوضع المعيشي والحكومي. ولذلك، فقد قامت بعدد من الإجراءات الميدانية للتغلب على هذا الوضع، من خلال:

١. صرف رواتب الموظفين على دفعات مالية صغيرة حسب توافر السيولة.

٢. فرض رقابة حكومية على توزيع المواد الغذائية والوقود لتتسع رقعة المستفيدين منها والحد من احتجاج رجل الشارع.

٣. إجراء حوارات مع رجال أعمال ومؤسسات دولية في غزة للضغط على إسرائيل؛ لرفع العقوبات الاقتصادية التي تفرضها بحجة ضبط إطلاق الصواريخ.

٢. المصالحة ومستقبل العلاقة مع فتح

لا يمكن الحديث عن تسريع خطوات المصالحة من دون ربطها بأزمة حماس في معالجة الوضع الاقتصادي والمعيشي في غزة من جهة، والأزمة التي تمر بها حركة فتح في الضفة الغربية بسبب انسداد أفق المفاوضات مع إسرائيل من جهة أخرى؛ ما يعني أنّ الطرفين يعملان على تسريع المصالحة للتهرّب من أزماتهما الداخلية، على الرغم من تأكيد الطرفين على أنّ قرار المصالحة هو قرار إستراتيجي لديهما.

إنّ قراءة متأنية لسلوك حماس تجاه المصالحة يدفع للاعتقاد بأنّ قيادة الحركة في الداخل عمومًا، وفي قطاع غزة خصوصًا، لم تكن في بداية الأمر متحمسة للمصالحة لاعتبارات كثيرة؛ أهمها الاعتقاد بأنّ النتيجة الفورية لهذه المصالحة ستكون تنازلها عن سيطرتها على القطاع، لكنّ تطورات داخلية وإقليمية دفعت قيادة الداخل (وفي غزة تحديدًا) للإسراع في طلب المصالحة، أهمها إسقاط حكم الإخوان المسلمين في مصر، وتزايد الضغوط الاقتصادية والمعيشية في غزة، وتراجع العلاقة مع إيران التي وصلت حد شبه القطيعة وما يترتب على ذلك من توقف الدعم المالي بصورة شبه كلية. لكن اندفاع قيادة حماس في الضفة للمصالحة بدأ يخف مؤخرًا بسبب اشتداد وتيرة الإجراءات القمعية للسلطة ضد قيادات الحركة وناشطيها، في ما تبدو قيادات حماس في الخارج أكثر توجسًا من المصالحة لاعتبارات سياسية تتمثل بخشيتها من توظيفها من قبل الرئيس محمود عباس لإضفاء الشرعية على تسوية محتملة مع إسرائيل. وما زالت النقاشات تدور بين أجنحة الحركة في الداخل والخارج، وما زالت الكفة راجحة لمصلحة معسكري الضفة والخارج.

ومع ذلك، فقد أصدرت حماس سلسلة قرارات تمثلت بإطلاق سراح معتقلين من فتح، والسماح لقادة منها بالعودة إلى غزة بعدما غادروها منذ الأحداث التي أدت إلى الانقسام عام ٢٠٠٧. وفيما اعتبرت حركة فتح ذلك خطوات مشجعة وطالبت بالمزيد لإثبات جدية حماس في المصالحة، استنكرت حماس مقابلة فتح لخطواتها في غزة برفع وتيرة الاعتقالات السياسية لعناصرها في الضفة الغربية.

وما يحصل لدى حماس من تباينات بين قياداتها في قضية المصالحة، يحدث أيضًا لدى فتح بصورة أوضح وأكثر عمقًا، وذلك في ظل شرخٍ تنظيمي كبيرٍ داخلها بين تياريّ محمود عباس ومحمد دحلان. وقد تبين ذلك بصورة جليّة في حالة التسابق بينهما لعقد مصالحة انفرادية مع حماس من دون التيار الآخر؛ مما دفع بقيادة تيار عباس لزيارة غزة من أجل ترميم الصف الفتحاوي هناك بعد تشرذمه، فضلًا عن محاولة ثني حماس عن أي خطوة باتجاه اتفاق تحدّث عنه بعضهم مع التيار الثاني؛ فقد تناولت بعض الأنباء تسريبات قالت إنّ دحلان ألمح لإمكانية عقد مصالحة مع حماس ضد عباس.

حتى الآن يبدو أنّ النية الحقيقية لم تتوافر لدى فتح وحماس نحو المصالحة، ويبدو أنّ الخطوات على أرض الواقع مثل الاعتقالات السياسية والاستدعاءات الأمنية والخطاب الإعلامي "المحرّض"، تؤكد أنهما ليسا في عجلةٍ من أمرهما نحو هذه الخطوة خشية من أن يقدِّم أحدهما أي تنازلات للآخر. وبناء عليه، فإنّ استعصاء المصالحة سيزداد، إلا إذا اكتشف الطرفان بأنّ مصلحتهما المشتركة في ظل التطورات الإقليمية المتسارعة تحتّم عليهما اتخاذ مثل هذه الخطوة. ومما يساعد على ذلك الأزمات السياسية والاقتصادية التي يعيشها الطرفان، بالإضافة إلى الضغوط الشعبية الرافضة للانقسام، وهو ما قد يدعو فتح أو حماس للمسارعة بالتلويح بورقة المصالحة، ليس من أجل المصالحة بحد ذاتها بالضرورة، بل لإيجاد حلول لحالة الاحتقان والأزمات الداخلية التي تعصف بهما.

٣. الهدنة مع إسرائيل

تشهد غزة في الآونة الأخيرة تصعيدًا إسرائيليًا متدرجًا من أجل تضييق الخناق على حماس وتثبيت التهدئة القائمة منذ انتهاء الحرب الأخيرة عام ٢٠١٢، أو للرد على بعض الصواريخ المنطلقة باتجاه المستوطنات الجنوبية من قبل عددٍ من الأجنحة العسكرية الفلسطينية، ومنها حماس. وتأتي التحرشات الإسرائيلية المتزايدة في وقت تدرك فيه حماس أنّ الدخول في مواجهة ليس لمصلحتها، وذلك لاعتبارات عديدة، منها:

١. الحالة المعيشية الصعبة لسكان غزة (الحاضنة الشعبية لحماس) التي لا تجعلهم يطيقون حربًا جديدة، وهم لم يخرجوا بعد من تبعات الحرب السابقة، كما أنهم قد لا يرغبون في الهروب من أزمات الحصار والرواتب والوقود إلى الموت والدمار والخراب.

٢. أنّ حماس ما زالت بصدد ترميم أوضاعها استعدادًا لمواجهة قادمة، لذلك تتزايد التصريحات التي تطالب بالكف عن إطلاق الصواريخ غير المتفق عليها وطنيًا.

٣. تغيّر الخارطة الإقليمية المحيطة بغزة، وبخاصة العلاقة مع مصر في أقصى درجات توترها، ما يعني انكشاف ظهر حماس أمام إسرائيل بعد عزل الرئيس محمد مرسي، واحتمال عودة سيناريو تغطية حرب إسرائيل على غزة كما فعل نظام مبارك في شتاء ٢٠٠٨-٢٠٠٩، وانشغال المنطقة العربية بملفاتها الداخلية وحروبها، ما يجعل الاهتمام بأي حرب على غزة أمرًا ثانويًا.

٤. القضاء شبه الكامل على الأنفاق الواصلة بين غزة وسيناء ما يعني أنّ تعويض أي نقص في سلاح حماس خلال المواجهة القادمة مع إسرائيل ستواجهه مشكلة حقيقية، بعكس ما كان عليه الوضع خلال الحربين السابقتين؛ وهذا ما يجعلها في حالة تأنٍ وتريثٍ في الذهاب لأي مواجهة، والتي سيكون أهم أهداف إسرائيل خلالها التخلّص من ترسانة حماس الصاروخية.

ومع ذلك، فإنّ حقيقة كون حماس ليست صاحبة القرار الوحيد في غزة، على الرغم من أنها الأقوى، يفسح المجال لافتراض أنّ ما لديها من اعتبارات قد لا تشاركها فيها الفصائل المسلحة الأخرى، وهو ما تجلّى بوضوح في عمليات إطلاق الصواريخ على إسرائيل من قبل حركة الجهاد الإسلامي والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وبعض مجموعات السلفية الجهادية. وتحاول حماس بين حين وآخر إجراء حوارات ميدانية مع هؤلاء، أو الوصول إلى تفاهمات عبر إنشاء غرفة عمليات موحدة تتفق على توقيت أي تصعيد مع إسرائيل وحجمه وأهدافه، وقد تنجح حينًا وتخفق أحيانًا أخرى في ضوء اختلاف الأجندات التنظيمية وتباين الارتباطات الخارجية لكل فصيل.

من جهة أخرى، يرى بعضهم أنّ الأسباب الكابحة للتصعيد من جهة حماس، لا تلغي بالضرورة مناقشة الحركة خيارًا قد يبدو مكلفًا جدًا، لكنّ له أيضًا بعض الإيجابيات، مثل:

١. توحيد الفلسطينيين المنقسمين تجاه عدوٍ خارجي.

٢. إعادة القضية الفلسطينية لتتصدر اهتمامات وسائل الإعلام الدولية، بعد أن تراجع الاهتمام بها مؤخرًا.

٣. إحراج سلطة الانقلاب في مصر وإظهارها متواطئة مع عدوان إسرائيلي قادم.

ومع ذلك، فإنّ هذا الخيار يبقى في إطارٍ دفاعي بحت؛ فاستمرار إسرائيل بسياسة الاغتيالات لن يدفع حماس في غزة الى المفاضلة بين استمرار التهدئة أو الاندفاع نحو الحرب، بل إلى النظر في خيارات أخرى تمنحها حق الدفاع عن النفس من جهة، وتحرم إسرائيل فرصة الانقضاض عليها في توقيت سيء بالنسبة إليها من جهة أخرى. وتذهب تقديرات حماس، في إطار مناقشاتها الميدانية وحساباتها العسكرية، إلى أنّ أي حربٍ إسرائيلية قادمة لن تصل بالضرورة إلى حد القضاء على حكمها كليًا في غزة، لأنّ ذلك سيكون مكلفًا سواء من الناحية السياسية نظرًا لغياب البديل الفتحاوي المنظَّم والقادر على الإمساك بزمام الأمور في غزة بصورة محكمة، كما تفعل حماس اليوم، وبخاصة مع وجود تنظيمات أكثر تشددًا، أو من الناحيتين البشرية والمادية في ظل ما يترتب على إعادة احتلال غزة من أثمان. فضلًا عن ذلك، فإنّ بقاء غزة منفصلة عن الضفة، ولكلٍ منهما نظامه السياسي المعزول عن الآخر إنما يحقق لإسرائيل مصلحة إستراتيجية عز نظيرها، فضلًا عما تقوم به السلطات المصرية اليوم من حرب ضروس على حماس في غزة توفِّر على إسرائيل الكثير من الجهد والدم والمال.

٤. حماس وخطة جون كيري

تتلخص خطة وزير الخارجية الأميركي جون كيري[٤] في ما يسمّى "تحوّل الصراع" Conflict Transformation، والذي يقوم على جلب متغيرات وقوى جديدة محلية وإقليمية ودولية لممارسة الضغوطات على طرفي الصراع وإجبارهم على توقيع الاتفاق. وهذا ما يفسِّر التصريحات الأوروبية "شديدة اللهجة"[٥] المتعلقة بربط المساعدات المقدَّمة للفلسطينيين بالتقدّم في المفاوضات من جهة، وكذلك الخطة الأوروبية لمقاطعة المستوطنات ومنتجاتها من جهة أخرى.

---

[٤] ترعى أميركا، ممثّلة بوزير خارجيتها، محادثات فلسطينية – إسرائيلية مباشرة منذ آب/ أغسطس ٢٠١٣، بغية التوصّل إلى اتفاق إطار بشأن قضايا "الحل النهائي" بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

[٥] للمزيد، انظر: "محللون فلسطينيون: التحفيزات الأوروبية الموعودة وجه آخر لخطة السلام الاقتصادي الأمريكية – الإسرائيلية"، **القدس العربي**، ٢٠١٣/١٢/٢٠، في: http://www.alquds.co.uk/?p=115888

على مستوى الخطاب، لم يطرأ جديد يذكر في موقف حركة حماس تجاه خطة كيري أو ما يُعرف باتفاق الإطار سوى التأكيد على جملة المواقف التقليدية المعروفة لها، مثل التحذير من الخطة وبأنّ "أفكارها تشكّل تصفية كاملة للقضية وتكشف بوضوح الانحياز الأميركي المفضوح لأجندات الاحتلال" ... إلخ. ويستدلّ – عمومًا – من تصريحات قادة حماس وناطقيها الإعلاميين على رفض الحركة لهذه الخطة[٦]. ومع ذلك، يلاحظ أنّ الانتقادات الموجّهة للخطة ما زالت في مستويات متدنية مقارنة بمواقف الحركة من خطط سابقة[٧].

وتتخوّف حماس من أن تؤدي القناة السرية للمفاوضات الفلسطينية – الإسرائيلية الجارية إلى اتفاق أوسلو ٢، نتيجة حالة القلق التي تنتاب حركة فتح في الضفة الغربية من انهيار مسيرة التسوية كليًا، والضغوط التي تمارسها إسرائيل على السلطة الفلسطينية، وخشيتها من القضاء على ما تبقى من مشروعها السياسي، فضلًا عن الحالة الإقليمية غير المستقرة[٨]. في الوقت ذاته، ترى أوساط نافذة في حماس أنّ هناك جملة من عوائق الصفقة المتمثلة في التدهور الذي ينتاب موقع السلطة الفلسطينية ورئيسها محمود عباس، وخشية إسرائيل من عدم قدرته على تنفيذ الاتفاق، وتنامي نشاطات المقاومة مؤخرًا في الضفة الغربية، حتى لو كانت فردية، ما قد يحبط التوصل لاتفاق سري، إلى جانب الكوابح التي يضعها الائتلاف الحكومي في إسرائيل، وتهديد أحزاب اليمين الأكثر تطرفًا بين الحين والآخر بإسقاط الحكومة إذا جرى التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين، فضلًا عن ضعف الإدارة الأميركية، وعدم امتلاك واشنطن أوراق ضغط على الجانبين[٩].

---

[٦] "حماس تحذر الرئاسة الفلسطينية من الموافقة على خطة كيري"، **القدس العربي**، ٢٠١٤/١/١٢، انظر:

http://www.alquds.co.uk/?p=122190

[٧] يلاحظ عدم وجود "مزايدات" إعلامية للحركة على خطوات الرئيس الفلسطيني؛ إذ لجأت حماس إلى خطوات لبناء الثقة مع حركة فتح والسلطة مثل السماح لبعض قيادات فتح بالخارج في العودة إلى القطاع. وهذا يعود – كما ذكرنا – لعدة أسباب منها: المأزق الصعب الذي تعيشه حماس بعد الانقلاب العسكري في مصر، وتردي الوضعين الاقتصادي والإنساني في القطاع، وتخوف حماس من مغامرة إسرائيلية جديدة في غزة في حال فشلت المفاوضات مع الفلسطينيين، ووجود بعض الخلافات الداخلية بين أذرع حماس العسكرية والسياسية بشأن خطة كيري (خط إسماعيل هنية – مشعل، مقابل خط الزهار والجناح العسكري للحركة)؛ وهذا يدفعنا كمراقبين للتساؤل عن كيفية اتخاذ القرار في حماس ومن يسيطر على اتخاذه؛ فهل هو جناح الداخل أم الخارج؟ وهل هو العسكري أم السياسي؟

[٨] مقابلة مع مصدر قيادي في حماس، ٢٠١٤/٢/٤.

[٩] المرجع نفسه.

ثانيًا: التحديات الخارجية

طالت التحولات الإقليمية التي طرأت على منطقة الشرق الأوسط جرّاء ثورات "الربيع العربي" تحالفات حركة حماس الإقليمية السابقة (إيران، وسورية، وحزب الله)، وتجسَّد ذلك جليًا في انحياز الحركة إلى الثورة السوريّة وقطع العلاقة مع نظام بشار الأسد الذي كان يحتضن قيادتها طوال السنوات الماضية. وكان لهذا الموقف تداعياته على علاقات الحركة مع حزب الله اللبناني، وكذلك إيران التي دعمت حماس على الصُعد السياسية والعسكرية والإعلامية واللوجستية. وفي المقابل، وجهت الحركة اهتمامها إلى حاضنتها الطبيعية وهي جماعة الإخوان المسلمين في مصر، وبخاصة بعد أن وصلت إلى الحكم عقب انتخابات حزيران/ يونيو ٢٠١٢. لكنّ أسوأ كوابيس حماس تحقّقت عندما جرت إطاحة الرئيس محمد مرسي، مع استمرار تأزم العلاقة مع الحلفاء السابقين، ما أثّر في حكومة حماس في قطاع غزة سلبيًا وجعلها تعيش في ضائقة مالية كبيرة بسبب توقف الدعم الإيراني.

١. مصر

ما زالت حماس بعد مرور أكثر من ثمانية أشهر على إطاحة الرئيس محمد مرسي تعيش آثار ما تعتبره زلزالًا مدويًا، نظرًا لما فقدته من مكتسبات وإنجازات تحققت لها في ما بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر. ويمكن توصيف واقع العلاقة القائم حاليًا مع الأخيرة بأنه سيء جدًا، في ضوء ذهاب القاهرة بعيدًا في توجيه اتهاماتها ضد الحركة، وشنّ حرب دعائية غير مسبوقة عليها.

وباستثناء التواصل المتباعد والمتعلق بأمور ميدانية بحتة مثل معبر رفح الذي بات فتحه حلمًا بالنسبة إلى الفلسطينيين، فإنّ علاقة مصر بحماس تكاد تكون مقطوعة بالكامل، بل أخذ التوتر أبعادًا خطيرة عبر تهديدات أطلقتها قيادات عسكرية وسياسية ونخب إعلامية مصرية تطالب بالتدخل العسكري في غزة، استنادًا لمزاعم تتعلق بإيواء مطلوبين للقضاء وأجهزة الأمن المصرية، ومزاعم عن تورط عناصر من حماس بعمليات مسلحة في سيناء وداخل المحافظات المصرية.

وبالنظر إلى ممارسات النظام العسكري المصري وإجراءاته، لا يوجد ما يشير إلى أنه مستعد للتهدئة مع حركة يراها توأم جماعة الإخوان المسلمين التي يخوض معها صراعًا سياسيًا واجتماعيًا مريرًا، مثل استخدام العنف المفرط ضد مؤيدي الإخوان وملاحقتهم واعتقالهم واتهامهم وتشويههم بهدف القضاء عليهم.

وتقف حركة حماس أمام جدار "الأزمة المصرية" موقف العاجز عن فعل شيء، فلا هي تستطيع القفز عنه أو اختراقه ولا حتى الالتفاف حوله، وبخاصة أنّ حجم المناورة لديها ضيق، ولا يبدو في الأفق أنّ ثمة انفراجًا يمكن أن يحدث مع القاهرة. فكيف تستطيع الحركة التوفيق بين مواقفها الأيديولوجية وخطوطها الحمراء الوطنية من جهة، والتقليل من حجم التأثيرات السلبية التي تفرضها عليها المتغيرات السياسية الحادة في مصر، من جهة أخرى؟ أمام هذا المأزق تجد الحركة نفسها أمام خيارين: الأول مواصلة إسناد "الإخوان المسلمين المصريين" إعلاميًا ودعائيًا، ما يعني دفع فاتورة أكبر، وتظهر تجلياتها في حملات المطاردة المتنوعة، وهدم الأنفاق، والإغلاقات المتكررة لمعبر رفح. وقد أدى ذلك إلى حصول بعض المراجعات السياسية داخل حماس لاتباع سياسة "النأي بالنفس" عما يحدث في مصر، وانتهاج سياسة إعلامية لا تستفز سلطات الانقلاب هناك على الأقل، فضلًا عن بحث إمكانية إحداث ثغرة في جدار العداء المتزايد لها في أوساط النخب الإعلامية والسياسية المصرية.

أما الخيار الثاني فيتمثل بالميل نحو التهدئة حتى لا تفضي الأمور في النهاية إلى استهداف الحركة نفسها في غزة، وتفكيك هيمنتها على القطاع. تدرك حماس ذلك، وتدرك أنّ قرارها النهائي في هذا الصدد سيؤثر في القضية الفلسطينية برمتها وليس فقط بمصيرها كفصيل فلسطيني. وهذا ما يزيد الأمر تعقيدًا؛ فحماس التي استطاعت تجاوز أصعب علاقاتها بالقاهرة في عهد مبارك، تدفع اليوم والقطاع المحاصر ثمن استمرار الأزمة السياسية بالمشهد المصري في جوانب الحياة كلّها.

وتجدر الإشارة هنا إلى البعد الإسرائيلي وموقفه من علاقة حماس بمصر الآخذة بالتدهور مع مرور الأيام؛ فإسرائيل "المحتفية" بإغلاق الأنفاق وقطع الإمداد العسكري عن الحركة غير معنية بما هو دون ذلك، ووصل الأمر بها أن طلبت من مصر تخفيف الحصار على القطاع، خشية انفجار الأوضاع في وجهها هي، وهو ما هددت به حماس غير مرة. ولذلك تعتقد حماس أنّ هناك تحالفًا ناشئًا غير مكتوبٍ بين تل أبيب والقاهرة، يأخذ أبعادًا أمنية بالدرجة الأولى ستكون هي أولى ضحاياه في ضوء الاتهامات الموجهة إليها بالتعاون مع المجموعات المسلحة في سيناء، وهو ما نفته مرارًا وتكرارًا.

٢. إيران وسورية وحزب الله

مثّلت الثورة السوريّة منعطفًا حاسمًا في علاقة حماس بإيران؛ إذ تؤيد إيران النظام السوري تأييدًا تامًا، وتضغط على حماس كي تشاركها هذا التأييد، وقد استثمرت إيران في علاقتها مع نظام الأسد بكثافة. كما

مثّلت الثورة السوريّة مأزقًا لحركة حماس؛ فإذا كانت طبيعة العلاقة بين حركة حماس ومصر في عهد مبارك تبرِّر موقف الحركة من الثورة المصرية، فالوضع معكوس في الحالة السورية؛ إذ مثّلت سورية ظهيرًا إستراتيجيًا للحركة في الوقت الذي كانت ثمة قطيعة بين الحركة وباقي الدول العربية، فالمكتب السياسي للحركة مقره دمشق مذ عقد من الزمن تقريبًا. ومن ثمّ، لم يكن من اليسير على الحركة أن تجهر بتأييدها للثورة السوريّة، كما فعلت في الحالة المصريّة[١٠].

لقد بنت حركة حماس علاقات قوية مع النظامين السوري والإيراني وحزب الله، ما أمّن لها الدعم المالي والعسكري والتدريبي لسنوات، غير أنّ الحركة اختارت أن تفصم هذه العلاقة مع اندلاع ثورة الشعب السوري ضد النظام، معلنة انحيازها لثورة الشعب[١١]. وقد أدى موقف حماس من نظام الأسد إلى خسارتها مصدر السلاح والعتاد من حزب الله؛ وهو الحليف الوثيق للأسد وإيران[١٢].

منذ ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، زاد اعتماد حركة حماس ولا سيما قياداتها في قطاع غزة على النظام المصري إبّان حكم الرئيس محمد مرسي، حتى إنها نظرت إليه باعتباره بديلًا من دمشق وطهران نظرًا لقوة علاقاتها التنظيمية والأيديولوجية مع جماعة الإخوان المسلمين في مصر. إلا أنّ سقوط حكم الإخوان وحاجة إيران إلى الاستمرار في تأدية دورٍ في الصراع العربي – الإسرائيلي لأسباب سياسية وأيديولوجية دعا حماس وطهران إلى إعادة النظر في علاقاتهما. مع ذلك، وفي إطار إعادة التموضع الإقليمي في تحالفات حماس، وصلت الحركة لاقتناعٍ بأنّ العلاقات مع حلفاء الأمس لن تعود كالسابق، على الرغم من حرصها على استعادتها في ظل خسارتها للحليف الأكبر والأهم والأوثق؛ أي الإخوان المسلمين في مصر. إنّ الرغبة الجادة لدى حماس في استعادة علاقتها مع إيران، وبخاصة مسألة استئناف الدعم المالي، قوبلت باشتراطات من قبل الإيرانيين منها الحصول على موقفٍ سياسي من حماس لا يتطلب بالضرورة إعلان الدعم للنظام السوري، بل إبداء خطابٍ سياسي أقل حماسًا للثورة، وهو ما لا تقوى عليه الحركة في هذه المرحلة. أما

---

[١٠] طارق عثمان، "حماس والربيع العربي: جدل المكسب والخسارة"، مركز نماء للبحوث، ٢٠١٣/٣/٤، انظر:

http://nama-center.com/ActivitieDatials.aspx?id=223

[١١] دانيال بايمان، "استغلال التناقضات: سياسة حركة حماس إزاء التغيرات الإقليمية والدولية"، عرض محمد مسعد العربي، **السياسة الدولية**، ٢٠١٣/١٠/١، انظر: http://goo.gl/zlnGCR

[١٢] المرجع نفسه.

حزب الله، فإنه يتطلع إلى أن تبقى العلاقات مع حماس قائمة، لاعتبارات مرتبطة بأمور عملياتية وعسكرية، فضلًا عن أن استئناف العلاقة معها ينفي صفة المذهبية عنه، بعدما تورط في سورية، وتراجعت شعبيته أمام الرأي العام العربي.

خاتمة

تنتهج حركة حماس في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية مبدأ "الترقّب الإيجابي" في ظل اقتناعها بأنها تعيش في منطقة "رمالٍ متحركةٍ" تنطوي على تغيرات مستمرة، ما يجعلها تتريّث في اتخاذ مواقف واضحة في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها. لقد شكَّل الانقلاب العسكري في مصر تحديًا كبيرًا لحركة حماس، وكذلك الأمر في ما يتعلق بعدم الحسم في الثورة السوريّة. لكنّ الانتظار لا يمكن أن يشكل بديلًا إستراتيجيًا أو خيارًا مجديًا بالنسبة إلى حماس، وبخاصة أنّ الأزمة في سورية قد تطول، كما لا يبدو أنّ ثمة تحسنًا قريبًا في علاقات مصر مع حماس. لا شك في أنّ على حركة حماس – في لحظة ما – أن تتخذ مواقف واضحة من مجمل التطورات الإقليمية، وهي مواقف لن يكون اتخاذها أمرًا سهلًا بعد أن تغيّر موقع كل من مصر وسورية وإيران وحزب الله دفعة واحدة في حسابات الحركة وتحالفاتها الخارجية.